التحديات التي تواجه الدولة القطرية العربية وإعلامها

د . أديب خضور*

شهدت الساحة الدولية تبادلات عميقة، بدأت في النصف الثاني من القرن العشرين، وأخذت تتوضح في مطلع عقده السابع، ثم تسارعت ابتداء من عقده التاسع.

تتميز هذه التبادلات بأنها: شاملة جذرية ومركزية وسريعة. لم تقتصر على مجال واحد، بل شملت المجالات الايديولوجية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والإعلامية وغيرها. كما أنها تبدلات تطال العمق والجوهر، وتحدث بإيقاع متسارع غير مسبوق، ويقودها مركز واحد هو الولايات المتحدة الأمريكية.

لا تشكل هذه التبدلات طفرة أو نزوة، ولم تحدث بالتالي بقرار. تبل أتت استجابة واعية لارتباك النظام الرأسمالي العالمي، واهتزاز مواقعه، وظهور تحديات حقيقية لهيمنته العالمية. تجسدت هذه الاستجابة في ظهور الرغينية في أمريكا والتاتشرية في بريطانيا، وتسارعت في عهد بوش الأب، ووصلت ذروتها في عهد بوش الابن.

---

* باحث إعلامي وأستاذ في قسم الإعلام بجامعة دمشق

أصبحت هذه التحولات حقيقة موضوعية كونية. تشكل تحديا دائما لمختلف القوى والدول، وتترك آثارها الهامة والفاعلة على مجالات الحياة المختلفة لشعوب الكون كافة. ولكن طبيعة هذا التحدي، ومضامين هذه الآثار يختلفان من دولة إلى أخرى.

ثمة قوى عالمية أدركت هذه التحولات، واندفعت لامتلاك مشروع يمنها من ملاقاة هذا التغيير والتفاعل معه، بهدف التخفيف من آثاره السلبية عليها، و تعزيز جوانبه الإيجابية، هذا ما سعت إليه، وبنسب نجاح مختلفة، قوى ومراكز أساسية مثل أوروبا الغربية واليابان والصين والهند وحتى بعض دول جنوب شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية.

المستقبل، ممثلا بهذه التحولات البنيوية العميقة،قد وصل. وأصبح هو الآن والحاضر. فاجأ هذا المستقبل ـ الحاضر الدولة القطرية العربية، لأنها لم تتنبأ به أولا، ولأنها لم تستعد له ثانيا. وهذا ما يفسر ارتباك الدولة القطرية العربية، وتعثر خطواتها في ملاقاة هذه التحولات، و الاستعداد للتفاعل معها من مواقع تأسست على حقائق منجزة على الأرض،وتمثل ركائز لمشروع خاص مؤهل للحوار مع الجديد، قد لا يكون هذا الحوار من مواقع الندية، وذلك بسبب اختلاف موازين القوى الهائل، ولكن يمكن أن يكون على الأقل، من موقع التواجد على الساحة وامتلاك قوة حضور ما، لديها ما تقوله بصدد هذه التحولات العاصفة، ولديها تصور ما لموقعها وسط هذه المتغيرات، أدى افتقار الدولة القطرية العربية إلى المشروع، وبالتالي إلى

قوة الحضور، إلى الاندفاع لملاقاة هذه التحولات الموضوعية الكونية من موقع التبعية لها والخضوع الكامل لإملاءاتها.

لماذا حدث ذلك وكيف؟

حدث ذلك بفعل عاملين أساسيين. العامل الأول: هو العامل الموضوعي الخارجي الممثل في اندفاعة العولمة وشموليتها وجذريتها وتسارعها. والعامل الثاني: هو العامل الذاتي ـ الداخلي، الممثل بطبيعة الأنظمة السائدة في الدول العربية القطرية.

إن القول: إن الإندفاع لملاقاة المتغيرات من موقع التبعية مرده العاملان الخارجي والداخلي، لا يفسر الظاهرة، إن لم يكن يزيدها غموضا. ولذلك لا بد من تحليل أمرين أساسيين: أولهما: ما هي طبيعة العلاقة بين العامل الداخلي والخارجي. وثانيهما: ما هو العامل الحاسم والمحدد في هذه العلاقة.

ونظرا لأن موضوع المداخلة هو العامل الداخلي، فإنني، وقبل الانصراف إلى مناقشة العامل الداخل، أود تأكيد الحقائق الهامة التالية:

1 ـ تشكل العولمة قوة اندفاع مركزية حاسمة، ليس بوسع أية قوة مواجهتها بذات مستوى قوة اندفاعها.

2 ـ لم تكن يوما أهداف العامل الخارجي، هو الآن العولمة، التي تجسدها الولايات المتحدة الأمريكيةوتقودها، بمثل هذاالوضوح والتحديد، وعدم التردد في اتباع أية سياسات أو اتخاذ أية إجراءات تضمن تحقيق هذه الأهداف.

3 ـ تمثل المنطقة العربية الساحة الأكثر ضعفا وهشاشة، وهذا ما يفسر شراسة الاندفاع إليها.

4 ـ من المتعذر الفصل الميكانيكي بين العاملين الخارجي والداخلي، نظرا لوجودهما في علاقة تأثير وتأثر ديالكتيكية، تتجاوز أطر ومواضعات العلاقة السببية البسيطة، لتصبح علاقة دائرية، تتبادل فيها الأسباب والنتائج المواقع.

5 ـ إن أهمية العامل الخارجي وشدة تأثيره على دولة أو منطقة ما، لا تتوقف فقط على قوته، بل تتوقف، وإلى حد كبير، على الظروف المناسبة والمؤاتية التي وفرها العامل الداخلي وأوجدها، ورسخها، لتكون تربة مناسبة لزرع العامل الخارجي وازدهاره.

ما هي أبرز سمات العامل الداخلي في هذه العلاقة ؟

تتطلب الإجابة عن هذا السؤال إيضاح أبرز سمات وخصائص الأنظمة العربية السائدة في الدول القطرية العربية، والتي يمكن تحديدها على النحو التالي:

1 ـ ارتبط تحقيق الدول العربية لاستقلالها السياسي عن المستعمر الأوروبي، كما ارتبط ظهور بعض الكيانات كدول مستقلة، بمهام العمل على تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية للاستقلال. كان الاستقلال في ذهن المواطن العربي بداية لمشروع متكامل. ولكن الذي حدث خلال الخمسين سنة الأخيرة أن الأنظمة العربية عجزت عن استكمال مهام الاستقلال الوطني وتحقيق أهدافه، كما عجزت حتى عن المحافظة على هذا الاستقلال.

2 ـ ألغت أنظمة الحكم العربية الدولة كمؤسسة والمجتمع كهيئات ومنظمات. سادت ظاهرة شخصنة النظام. وترسخت أنظمة ليس فيه مساحة للتفكير والحرية وصنع القرار سوى لشخص واحد، يتمثل في شخصه الحزب والوطن والدولة والمجتمع وحتى الأمة بكاملها. ترسخت الولاءات ما قبل الوطنية (الطائفية والعشائرية والجهوية والعائلية)، وتكرست نزعة حب الأشخاص والولاء لهم بدلا من حب الأوطان والولاء للقيم والمبادئ تأكيدا لمقولة فرويد أن الولاء للأشخاص أسهل من الولاء للأفكار والقيم والمواقف.

3 ـ تمثلت المهمة المركزية للأنظمة العربية في الحفاظ على وجودها وضمان إنتاج ميكانيزمات السلطة التي تضمن استمراريتها. أتقنت بالتالي فن البقاء والاستمرار. تدرك هذه الأنظمة افتقارها إلى أية مشروعية. ولم تشعر بحاجة من أجل الاستمرار إلى أي تأييد شعبي. بل اعتمدت في ذلك على جهازين مركزيين. الجهاز الأول هو جهاز القمع، الذي يضمن السلطة للنظام، والجهاز الثاني هو جهاز الإعلام الذي يعطي للقمع مشروعيته. وتم تسليم هذين الجهازين للمقربين من الطائفة أو العائلة أو الجهة، وتم الاعتماد على كوادر تنفيذية تضم خليطا من الانذال والمنافقين والانتهازيين والمغامرين. وهكذا تم بناء سلطة رادعة تحول لا إنسانيتها دون القدرة على مواجهتها. هيمنت ثقافة العنف. لم يعد العنف استمرارا للسياسة بوسائل أخرى، بل أصبح العنف هو السياسة والسياسة هي العنف.

4 ـ عملت الأنظمة بمنهجية محكمة على سحق وتدمير أو تدجين القوى الحية الفاعلة في المجتمع. وهكذا تم بمنهجية محكمة تدمير الاندفاع

الثوري داخل الحزب الحاكم، وتم تحويله إلى قطيع من الموالين والانتهازيين المرتزقة. تم أيضا بمنهجية محكمة تدجين الأحزاب الأخرى بطرق ووسائل مختلفة. وقبل كل ذلك ومعه، تم تدمير الطبقة الوسطى، القوى الفاعلة حاملة الحراك الاجتماعي في المجتمعات العربية. ماذا كاكنت النتيجة ؟ سيادة طقوس المقابر، وبحور الصمت،وقيم الاستقرار المستنقعات. حدثت عملية تغييب كامل للآليات العامة لوجود البشر وإحساسهم بإنسانيتهم واندفاعهم للمشاركة الاجتماعية والسياسية.

5 ـ فشل الأنظمة العربية في مشاريعها الوطنية والقومية والتنموية والثقافية والتعليمية. ترسخت أسس الدولة القطرية العربية، وفشلت جميع مشاريع الوحدة والاتحاد وحتى التكامل والتعاون والتنسيق. فشلت المشاريع التنموية للأنظمة العربية المختلفة. برز النقص الخطير في الإنتاج المادي (الناتج القومي كإسبانيا أو إيطاليا)، وتدني الإنتاج المعرفي، وهيمن سوء الإدارة، وغابت المنظومات القيمية والحقوقية. وبعد خمسين سنة من الوجود والحكم تعيد الأنظمة العربية إنتاج الفقر والتفاوت والقهر والتسلط والجهل. ماذا كانت النتيجة؟ شعوب نجحت الأنظمة في كبتها، وأنظمة تفتقر إلى أي مضمون أو مصدر للقوة، وعاجزة عن تقديم استجابات عملية للتحديات الخارجية. حالة نموذجية للعقم والخواء وللضعف الذاتي. والضعف الذاتي هو الوجه الآخر للتبعية والهامشية في العلاقة مع الآخر ومع الخارج. هذه الأنظمة قوية فقط في علاقاتها مع شعوبها. ولكنها تفتقر إلى أي مصدرٍ للقوة في علاقتها مع القوى الخارجية المندفعة من جديد للسيطرة على المنطقة،

تلك لقوى التي كان سابقا تدعم هذه الأنظمة، وتريد الآن تغيير فرس الرهان، لأنها تعتقد أنه لم يعد ممكنا استمرار هذه الأنظمة والاعتماد عليها في ظروف العولمة وتطور النزعة العالمية والتفاعل الإنساني. وهذا ما يفسر اتباع هذه القوى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وسائل غير مسبوقة لتغيير هذه الأنظمة، كما يفسر في الوقت نفسه اندفاع هذه الأنظمة لاتخاذ أية إجراءات وللإقدام على أية تغييرات وللاستجابة إلى أية ضغوط بما في ذلك القبول حتى بالوصاية الخارجية، من أجل البقاء والاستمرار.

6 ـ حرصت الأنظمة العربية على منع النظرة العقلانية للواقع الموضوعي ومعطياته، ومنعت، بتصميم وإصرار، عملية البحث عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء المشاريع الفاشلة والهزائم المتلاحقة، كما حصرت هذه الأنظمة في الوقت ذاته على تكريس نزعة نرجسية تقوم على أساس التضخيم المتعمد للذات، وعزو أسباب الفشل والهزائم إلى أسباب خارجية. وتم استغلال هذه الأسباب والمخاطر الخارجية لإحكام القبضة السياسية والاقتصادية والقمعية على الشعوب.

كيف انعسكت هذه المعطيات على إعلام الدولة القطرية العربية؟

نجحت الدولة القطرية العربية، بغض النظر عن طبيعة نظامها السياسي والاقتصادي وعن شكل ملكية وسائل الإعلام السائد فيها، نجحت في تحقيق هيمنتها المطلقة على المنظومة الإعلامية القطرية. احتكرت الدولة القطرية العربية الإذاعة والتلفزيون بشكل كامل تقريبا، وفرضت سيطرتها المطلقة عليها، كما أحكمت سيطرتها المطلقة على الصحافة المقروءة، إما عن

طريق ملكيتها المباشرة لها في بعض الأنظمة، أو بطرق غير مباشرة كثيرة ومتنوعة في الأنظمة العربية الأخرى. إن حقيقة حدوث بعض التغييرات في بعض الدول العربية باتجاه السماح لصحف أو محطات إذاعية وتلفزيونية خاصة، وكذلك حقيقة وجود بعض الأنظمة العربية التي تتمتع فيها وسائل الإعلام، وخاصة الصحافة، بقدر من الاستقلالية والحرية النسبيتين، لا تغيران الملامح الأساسية للخريطة الإعلامية العربية، وذلك نظرا لأن هذه التغييرات، على أهميتها وإيجابيتها، مازالت طرية وناشئة وتتم في ظرف ما زالت السلطة الحقيقة فيها بدون أي تغيير حقيقي، كما أن الاستقلالية والحرية النسبيتين لصحافة بعض الدول العربية، كانت ومازالت هشة وضعيفة، وربما مخترقة من قبل أنظمة وقوى عربية وخارجية بطرق ووسائل مختلفة.

بررت الدولة القطرية العربية سيطرتها المطلقة على وسائل الإعلام الجماهيري بالظروف الوطنية والقومية، وبضرورة التنمية ومتطلباتها، وبمستلزمات تكوين المواطن الواعي والفاعل القادر على أن يسهم في برامج التنمية، والآن، وبعد مرور أكثر من خمسين سنة على هذه السيطرة، بات واضحا أن الدولة القطرية العربية لم تستخدم وسائل الإعلام الجماهيري كأداة في معاركها الوطنية والقومية والتنموية، بل استخدمتها كأداة لفرض مشروعيتها ولضمان استمرارها، ولإعادة إنتاج ميكانيزمات سلطتها.

قدم إعلام الدولة العربية القطرية خطابا إعلاميا سلطويا وأحاديا واستبعاديا، يدعي الكمال والعصمة، وامتلاك الحقيقة وكل الحقيقة،

واستخدم لغة خشبية جامدة، واعتمد على كادر يضم خليطا عجيبا من الانتهازيين والمنافقين والمغامرين. ساد في الدولة القطرية العربية إعلام الموظفين البيروقراطيين، وإعلام الضجيج، وكلما تعمق الشرخ وازداد الخلل، كلما ارتفع هذا الضجيج الإعلامي، الهادف أساسا إلى التعمية والتزييف والتضليل، ماذا كانت النتيجة؟ دمر إعلام الدولة القطرية العربية ذاته وتحول إلى علاقات عامة متخلفة، ودمر موضوعه لأنه اغترب عن واقعه الواقعي وقدم واقعا زائفا، ودمر جمهوره لأنه غاب عنه ولم يره أصلا ودفعه للبحث عن مصادر بديلة. صدرت الأنظمة العربية أزمتها البنيوية إلى إعلامها، وأصبح الإعلام العربي صورة عن الأنظمة العربية.

كانت هذه أبرز ملامح إعلام الدولة القطرية العربية حتى مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، بعد ذلك، وفي سياق التحولات البنيوية العميقة التي حدثت على الصعيد العالمي، وفي ضوء انكشاف حقيقة إفلاس الأنظمة العربية وعجزها التاريخي عن إنجاز مهامها الوطنية والقومية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، اندفعت هذه الأنظمة، وبفعل الضغوط الخارجية أساسا، وبهدف الأمل بالمحافظة على بقائها واستمرارها، إلى الحديث عن ضرورة التغيير. واتخذت بعض إجراءات التغيير في المجالات السياسية (الحديث عن الديمقراطية وممارسة بعض أشكالها الصورية، وتخفيف إجراءات القمع أو تغيير أشكاله)، والاقتصادية (الخصخصة والانفتاح وتأمين السلع الضرورية) والإعلامية (السماح لبعض الصحف

والمحطات الإذاعية والتلفزيونية الحزبية أو الخاصة، وتوسيع هامش الاستقلالية والحرية والنقد في الصحف الرسمية والخاصة).

تؤكد القراءة المعمقة لهذه الإجراءات أنها تمت أساسا بفعل ضغوط خارجية واستجابة لمتطلبات العولمة وشروطها وبأمل التكيف مع المتغيرات الدولية، وأنها لم تمس الجوهر إطلاقا، وأن الهدف منها إحداث عمليات تجميل سطحية للأنظمة، تظهرها وكأنها مستعدة للتغيير، بينما في الحقيقة تبقى أسس النظام ثابتة ومستقرة. إن القوى التي عاشت على كبت الشعوب وحرمانها من حقوقها وإرادتها، تندفع بفعل ظروف خارجية، لرفع شعارات التغيير، ولبدء مرحلة جديدة من المتاجرة بحريات وحقوق مزيفة، لم تقدم هذه الأنظمة على هذه التغييرات الشكلية والسطحية بإرادتها أو استجابة لمطالب شعوبها، بل أقدمت عليها بهدف إرضاء القوى الخارجية وتنفيذ لمطالبها وإملاءاتها. وهذا ما يؤكد أن هذه التغييرات لا تطال أسس النظام وحقائقه، ولا تفتح بابا أو حتى نافذة لتغيير حقيقي أو جدي، وأن هدفها الحقيقي هو ترسيخ هذه الأنظمة وضمان استمراريتها في الظروف الجديدة. وهذا لا يتناقض إطلاقا مع إمكانية العمل على الاستفادة من هذه الإجراءات وتوظيفها باتجاه تعميق عملية التغيير، بدون إحباط، ولكن أيضا بدون أوهام.

في ضوء هذه التحولات العالمية والإقليمية والوطنية العاصفة، ما هي أبرز التحديات التي يواجهها إعلام الدولة القطرية العربية؟

يستطيع الباحث المتتبع تأكيد التحديات التالية :

1 ـ يعكس واقع إعلام الدولة القطرية العربية أزمة النظام القطري العربي، لقد صدرت الدولة القطرية العربية أزمتها إلى إعلامها، ونقلته من مملكة الإعلام الإبداعي والتفاعلي والنقدي إلى مملكة العلاقات العامة، وغالبا وفق المفهوم المتخلف للعلاقات العامة، وحولته إلى أداة تعمل وفق قوانين السلطة ومتطلباتها، وليس وفق قوانين الإعلام ونظرياته. إن التحدي الأول الذي يواجه إعلام الدولة القطرية العربية هو أن يعود هذا الإعلام إلى مملكته، أي أن يصبح إعلاما إبداعيا وتفاعليا ونقديا.

2 ـ أما التحدي الثاني فيتمثل في إعادة تحديد دور الإعلام في حياة الوطن والمواطن. إن الإعلام التفاعلي والإبداعي والنقدي هو تلك الفعالية الفكرية القادرة على مواجهة الواقع الموضوعي بشقيه الطبيعي والإجتماعي، والتفاعل معه، ومعالجة قضاياه ومشاكله ومعطياته ومستجداته، والإسهام الفاعل في تكوين الأنساق المعرفية والفكرية والقيمية والسلوكية ليس لمواطن مسحوق ومحبط ومدجن، بل لمواطن عقلاني وحر وفاعل.

3 ـ فرضت التبدلات العميقة، وانهيار الكثير من الثوابت، وازدياد تعقيد وتشابك الأحداث والظواهر والتطورات، وارتفاع المستوى العالمي والثقافي للملتقى، نقول فرضت هذه الحقائق ضرورة إيجاد الكادر الإعلامي المؤهل والمختص والقادر على تقديم خطاب إعلامي يستجيب لهذه الحقائق ويعبر عنها.

4 ـ يشكل الإعلام أحد الأبعاد الأساسية للعولمة، وتحتاج العولمة إلى إعلام كوني يعيد صياغة معارف وأفكار وقيم وسلوكات الشعوب المختلفة بما يتناسب مع مصالح العولمة، واستطاع التطور التكنولوجي وتطبيقاته العاصفة في مجال الإعلام أن يوفر هذا الإعلام، الذي أخذ يتدفق بغزارة غير مسبوقة على مدار الساعة على شعوب العالم كافة، متجاوزا الحدود الجغرافية، وغير مكترث بمتطلبات السيادة الوطنية وحقوقها.

يشكل هذا التدفق الإعلامي المعولم تحديا قويا لإعلام الدولة القطرية العربية. إن السبيل الوحيد لمواجهة هذا التحدي لا يتمثل في رفع شعارات "الغزو الإعلامي" و "انتهاك السيادة الوطنية" و " تدمير القيم والأخلاق والثقافات الوطنية"، والحديث بالتالي عن الانعزال وإغلاق النوافذ والأبواب. إننا نرى ضرورة وإمكانية مواجهة هذا التحدي بملاقاته أولا والتفاعل معه ثانيا، ومراجعة السياسات الإعلامية السابقة التي دمرت الإعلام الوطني وأوجدت التربة المناسبة والظروف الموضوعية المؤاتية لتعاظم قوة التدفق الإعلامي الخارجي، والوصول بعد ذلك إلى تقديم خطاب إعلام وطني يستجيب لواقع الوطن ولمصالح الشعب ولقوانين الإعلام ونظرياته، ويستطيع أن يكون وطنيا وقوميا وإنسانيا في آن واحد.

5 ـ أما التحدي الخامس الذي يواجه إعلام الدولة القطرية العربية في ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية الراهنة فيتمثل فيما يمكن تسميته بـ "العوربة الإعلامية"، ونقصد بذلك وجود وسائل إعلامية عربية تصدر أو تبث من دول عربية أو من خارج الوطن العربي تمتلكها أنظمة عربية معينة،

أو قوى عربية معينة وثيقة الارتباط بدول عربية معينة، ويعمل فيها كادر إعلامي من مختلف الدول العربية، وتعالج قضايا تهم مختلف الدول والشعوب العربية، ويصل خطابها الإعلامي إلى جميع الدول العربية، وقد استطاعت هذه الوسائل سواء أكانت صحفا يومية أو مجلات أسبوعية أو قنوات تلفزيونية فضائية، وبفضل قوتها المادية وتطورها التكنولوجي وارتفاع مستوى الأداء المهني واتساع هامش المرونة والحرية فيها، أن تحقق قدرا من الفاعلية والجماهيرية جعلها موضوعيا تشكل تحديا قويا لإعلام الدولة القطرية العربية. والسبيل الوحيد لمواجهة هذا التحدي لا يكمن في توجيه الاتهامات وترويج الشبهات حول هذه الوسائل الإعلامية العربية بهدف التشكيك فيها والنيل منها، بل في رسم السياسات الإعلامية ووضع الخطط والبرامج الإعلامية الوطنية القادرة على تقديم خطاب إعلامي وطني أصيل وعصري ومتميز وجذاب وقادر على أن يسحب البساط من تحت أقدام الإعلام الخارجي.

6 ـ التحدي الآخر الذي يواجه إعلام الدولة القطرية العربية هو ضعف الإمكانات المادية وانعكاس ذلك على العجز عن مجاراة التطور التكنولوجي في مجال الإعلام، والتعثر في إنتاج مواد إعلامية كافية كما ومقبولة نوعا لحاجة وسائل الإعلام الوطنية. وهذا يدفع باتجاه ضرورة وأهمية إيجاد المؤسسات الإعلامية العملاقة والتعاون الإعلامي العربي الجاد والفعال.

7ـ تخلف التشريعات والقوانين الصحفية العربية، واندفاع ما يتم تجديده منها باتجاه الحد من حرية التعبير النسبية الممثلة في الهوامش المسموح التحرك فيها، وكذلك باتجاه زيادة الخطوط الحمر، بشكل يتناقض جذريا مع الدور الذي يجب أن يلعبه الإعلام العربي في هذه المرحلة البالغة الدقة والأهمية.

8 ـ أما التحدي الأخير الذي يواجه إعلام الدولة العربية القطرية في ظل التطورات العالمية الراهنة فهو إقدام الدول القطرية العربية على اتخاذ قرارات متسرعة وغير مدروسة في مجال التوسع الأفقي الإعلامي، ودون امتلاك المقومات والإمكانات المادية والفنية القادرة على مواجهة هذا التوسع. الأمر الذي يجعل هذا التوسع عاجزا عن تحقيق أهدافه، وبالتالي يزيد في عملية توفير الشروط المناسبة لعملية تدفق الإعلام المعولم.

وأخيرا، يبرز السؤال الذي يفرض نفسه بقوة وعناد ومشروعية: **كيف يمكن مواجهة هذه التحديات؟** إنني كشخص، وفي الوقت الذي قضيت فيه حياتي الإعلامية أعمل في أية بقعة ضوء متاحة، **أعتقد جازما استحالة حل هذه المعضلات وبالتالي مواجهة هذه التحديات في إطار الأنظمة التي أنتجتها ومازالت تعيد إنتاجها.** وأرى استحالة مواجهة هذه التحولات إلا ضمن سياق من التبدلات البنيوية التي نرى ضرورة وأهمية أن تقدم عليها الأنظمة العربية ليس باتجاه إرضاء الخارج متمثلا في أمريكا وإسرائيل، بل باتجاه الاستجابة لمتطلبات واقعها ومصالح شعوبها. هل يمكن البدء بإحداث تبدلات جزئية وسلمية باتجاه التخفيف من السلطة

المطلقة تدريجيا تتيح للشعب بناء قوى جديدة عبر توسيعه دائرة الحريات والحقوق الوطنية؟ هل يمكن أن يحصل التغيير بدوافع وقوى وطنية، قبل أن يحصل بضغط قوى خارجية ؟ الأزمة إذن سياسية وليست إعلامية، وحلها سياسي وليس إعلاميا.